S

# الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/PRST/1998/14
22 May 1998
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH



## مجلس الأمن

### بيان من رئيس مجلس الأمن

في الجلسة ٣٨٨٤ لمجلس الأمن، المعقودة في ٢٢ أيار/ مايو ١٩٩٨ بخصوص نظر المجلس في البند المعنون "الحالة في أنغولا"، أدلى رئيس مجلس الأمن بالبيان التالي نيابة عن المجلس:

"يدين مجلس الأمن بشدة الهجوم المسلح الذي تعرض له في أنغولا في ١٩ أيار/ مايو ١٩٩٨، أفراد من الأمم المتحدة ومن الشرطة الوطنية الأنغولية وأسفر عن مقتل شخص وإصابة ثلاثة آخرين بجروح بليغة. ويطلب المجلس من حكومة الوحدة والمصالحة الوطنية، وخاصة من الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا (يونيتا)، أن يكفلا دون شروط سلامة جميع أفراد الأمم المتحدة وغيرهم من الأفراد الدوليين وحرية حركتهم.

"ويشجب مجلس الأمن بشدة عدم إكمال يونيتا تنفيذ بقية التزاماتها بموجب "اتفاقات السلام" (S/22609، المرفق)، وبروتوكول لوساكا (S/1994/1441، المرفق)، وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، لا سيما عدم تعاونها في إتمام تطبيع إدارة الدولة في جميع أنحاء الإقليم الوطني، بما في ذلك على الأخص في أندولو وبايلوندو. ويدين المجلس أيضا بشدة الهجمات المؤكدة التي شنها أفراد يونيتا على أفراد بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا، والأفراد الدوليين وأفراد السلطات الوطنية الأنغولية. ويعرب عن قلقه العميق إزاء التجاوزات الخطيرة التي اقترفتها الشرطة الوطنية الأنغولية، لا سيما في المناطق التي انتقلت مؤخرا إلى إدارة الدولة، وكذلك إزاء تصعيد الحملات الإعلامية العدائية في الآونة الأخيرة. لقد أدى عدم إحراز تقدم في إنجاز المهام المتبقية في عملية السلام إلى تدهور خطير في الحالة العسكرية والأمنية في البلد. ويدعو المجلس حكومة الوحدة والمصالحة الوطنية ويونيتا، دعوة حارة، إلى الامتناع عن أي عمل قد يؤدي إلى استئناف العمليات العدائية أو إخراج عملية السلام عن مسارها.

"ويؤيد المجلس خطة إكمال المهام المتبقية في بروتوكول لوساكا بحلول ٣١ أيار/ مايو ١٩٩٨، وهي الخطة التي قدمها الممثل الخاص للأمين العام إلى اللجنة المشتركة في ١٥ أيار/ مايو ١٩٩٨. ويطلب من حكومة الوحدة والمصالحة الوطنية، ومن يونيتا خاصة، الوفاء بالتزاماتهما وفقا لهذه الخطة. وفي هذا السياق، يؤكد المجلس من جديد استعداده لاستعراض التدابير المحددة في



98-14249 220598 220598

الفقرة ٤ من القرار ١١٢٧ (١٩٩٧) المؤرخ ٢٨ آب/أغسطس ١٩٩٧ والنظر في فرض تدابير إضافية وفقا للفقرتين ٨ و ٩ من القرار ١١٢٧ (١٩٩٧).

"ويعرب مجلس الأمن عن تقديره للأمين العام وممثله الخاص وأفراد بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا لما يبذلونه من جهود في مساعدة حكومة الوحدة والمصالحة الوطنية ويونيتا على تنفيذ التزاماتهما المتعلقة بعملية السلام.

"وسيبقي مجلس الأمن هذه المسألة قيد نظره الفعلي".

-----